

منظمة (هيومن رايتس ووتش) و دورها في حماية حقوق الانسان في بعض دول غرب آسيا

مصطفى فضائي

استاذ القانون الدولي في جامعة قم الحكومية

زهراء الاسدي

القانون الدولي في جامعة قم الحكومية

Fazaelo200@gmail.com

z.m.h.alasadi1986@gmail.com

المخلص

لطالما كانت حقوق الانسان من اهم القضايا التي اولاهها المجتمع الدولي اهتماما كبيرا في العقود الاخيرة، فقد نص عليه ميثاق الامم المتحدة ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان وايضا تم تحديد بعض التشريعات الدولية ما يجب على الدول والحكومات الالتزام به و احترام هذه الحقوق الانسانية والحرية الاساسية. اصبح دور المنظمات الدولية غير الحكومية مهماً وفعالاً في متابعة ومراعاة و تنفيذ وعدم انتهاك حقوق الانسان. احدى هذه المنظمات، منظمة هيومن رايتس ووتش و التي تهتم بمسائل حقوق الانسان و عدم انتهاكها من قبل الدول و الحكومات، لذا في هذا البحث تم تناول مسألة المنظمات الدولية غير حكومية و كيفية عملها وسلطان الضوء على منظمة هيومن رايتس ووتش و نشاطها بخصوص حماية حقوق الانسان في الشرق الاوسط، كما ان تطرح هذه الاسئلة بخصوص المنظمات المعنية ، بصفتها غير الحكومية ، هل نشأت هذه المنظمات بعيدا عن تدخلات الحكومات و الدول؟ كيف تقوم منظمة هيومن رايتس ووتش بعملها في مراقبة وضع حقوق الانسان و عدم انتهاك هذه الحقوق من قبل الدول ؟ فكان لهذه المنظمة دور في رفع تقارير عن انتهاكات حقوق الانسان و ضغوطات علي دول في الشرق الاوسط و تسعى هذه المنظمة ان تعمل بعيدا عن تدخل و تأثير الدول ، تم كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي- التحليلي باستخدام بيانات المكتبة .

الكلمات المفتاحية : حقوق الانسان ، المنظمات الدولية غير الحكومية ، هيومن رايتس ووتش

المقدمة

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في مجال حقوق الانسان ، والذي تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان، وايضا تقوم بمتابعة افعال الحكومات في حال عدم تنفيذ قواعد حقوق الانسان. وهكذا تقوم بالمدخلات لدى السلطات المعنية ولدى الراي العام العالمي والاقليمي، بهدف وقف استمرار الانتهاكات الواقعة. ليس من الممكن تحديد متى ظهرت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان على مستوى العالم. ومع ذلك هناك اتفاق عام على انها تطورت جنبا الى جنب مع الوعي بحقوق الانسان والالتزامات التعاھديه. ان النضال من اجل الغاء العبودية و النضال من اجل المساواة بين الجنسين والنضال من اجل الحد من سلطة الحكومة، كانت على مر التاريخ بقيادة الجماهير الكثيرة التي يتم تنظيمها كمنظمات مجتمع مدني و منظمات سياسية، كما قادت المنظمات غير الحكومية ذات التوجهات المتعلقة بحقوق الانسان و حقوق الاقليات، ويرجع ظهورها الى اواخر القرن السابع عشر . (vaibhav goel,manoj kr.tripathi,2010,p774)وقد اصحبت هذه المنظمات ملجا للكثير ممن تعرضوا ويتعرضون لانتهاك حقوقهم من الدول ولهذا السبب اصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية حقيقة في المجتمع الدولي مما تقوم به من حماية و مراقبة لحقوق الانسان . و لهذا السبب تحظى اليوم باعتراف دولي كبير ، كما ان هذه المنظمات كمنظمة هيومن رايتس ووتش اصبحت نشيطة في ميادين عديدة لمراقبة عدم انتهاك حقوق الانسان منها ، مراقبة انتهاكات حقوق الانسان في زمن السلم و الحرب. من جهة اخرى فان موضوع حقوق الانسان اصبح فرعاً مهماً من فروع القانون الدولي العام ، فنص عليه ميثاق الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وايضا تم تحديد بعض التشريعات الدولية ما يجب على الدول والحكومات الالتزام به ، واحترام هذه الحقوق الانسانية و الحرية الاساسية . لذلك فان المنظمات الدولية غير الحكومية لها موقعا مهما في تعزيز و حماية حقوق الانسان في كل مكان في العالم، فقد اصبحت تؤثر في قرارات واجراءات مختلف

هيئات الأمم المتحدة الخاصة باتفاقيات حول حقوق الإنسان . أيضا تعمل هذه المنظمات الى رفع مستوى الوعي و تبادل المعلومات و تعبئة الناس لآليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان .من هنا تظهر أهمية هذا الموضوع ودراسة البحث الاتي اذ ، أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية احد العوامل الفاعلة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان و تسعى هذه المنظمات الى المراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان بعيدا عن تاثير الدول و اجهزتها الحكومية، ومن بين هذه المنظمات منظمه هيومن رايتس ووتش الذي تعتبر من المنظمات الدولية غير حكومية المهتمة بدفاع عن حقوق الإنسان و حمايته وتم خلال هذا البحث عن دور المنظمه في حمايه حقوق الانسان و مراقبة عدم انتهاك الحريات الاساسيه له في بعض دول غرب آسيا وذلك لان لا يمكن تناول جميع الدول في هذا البحث لعدم وجود امكانية للبحث في جميع الدول ، لذلك تم اختيار بعض الدول من حيث اهمية الانتهاكات و الوضع الانساني المتعلق بها و يطرح هذا السؤال، كيف تقوم منظمة هيومن رايتس ووتش بمراقبة وضع حقوق الانسان وعدم انتهاكها من قبل الدول؟

اما السؤال الثاني الذي يطرح، ما هي الاسس القانونية او الدولية التي يتم اتباعها من قبل هذه المنظمة و كيف تقوم بدورها القانوني في حماية حقوق الانسان؟

اما موضوع البحث فقد تم تناوله في بحوث متعددة منها دراسة لنيل شهادة الماجستير بعنوان دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية و حماية حقوق الانسان للاستاذ براهيم السعيد ، ايضا دراسة اخرى بعنوان المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان لكتور مراد بن سعيد وطلال الموشي ، ايضا هناك مقال للورا تايانز بريغمان ، مجموعة المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل ؛ دليل للمنظمات غير الحكومية من اجل اعداد التقارير للجنة حقوق الطفل فهذه الدراسات والابحاث تم دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية ولم يتم تداول دور منظمة هيومن رايتس ووتش الذي تم دراسته في هذا البحث ، يذكر ان هناك بحث للدكتور دوبي بونوة جمال بعنوان دور المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية حقوق الانسان " منظمة العفو الدولية انموذجا " قد تم البحث عن دور منظمة العفو في هذا البحث هناك بحث باللغة الفارسية تم دراسة منظمة رايتس ووتش ولكن لم يتم البحث به عن الدور المهم والفعال للمنظمات الدولية بشكل عام و ايضا لم يتم الذكر عن دور المنظمة بشكل خاص . وقد تم البحث في موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية و دورها في حماية وتعزيز حقوق الانسان في العديد من الابحاث والدراسات والكتب ولكن لم يتم تداول دور منظمة هيومن رايتس ووتش بشكل خاص ، ولهذا السبب تم اختيار هذه المنظمة للنظر والبحث عن دورها في حماية حقوق الانسان . و للاحاطة بجميع جوانب الموضوع والبحث فيه ، قد تم تقسيم البحث الى ثلاث اجزاء وذلك لتناول الموضوع بشكل اوسع و عميق ، ففي المبحث الاول تم تناول مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية وتعريفها بشكل الاصطلاحي و بالشكل الفقهي ، و اهمية مكانه هذه المنظمات في حماية حقوق الانسان. اما في المبحث الثاني فقد خصص لتعريف منظمة هيومن رايتس ووتش احدى المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بحقوق الانسان و والمبحث الثالث عن دور منظمة هيومن رايتس ووتش في حماية حقوق الانسان في غرب آسيا ، و متابعة الانتهاكات الواقعة في بعض دول غرب آسيا.

المبحث الأول : مفهوم و اهمية المنظمات الدولية غير حكومية

في بداية البحث وقبل الدخول الى دور المنظمات غير الحكومية لابد من تبين تعريف مفهوم و اهمية المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك سيساعد في فهم آلية نشأت هذه المنظمات و موقعها الدولي والاقليمي و كيفية عملها في مجالات مختلفة ، سنبحث في هذا المبحث مفهوم واهمية المنظمات الدولية غير الحكومية ، وسنتابع الاسس القانونية لهذه المنظمات دورها في حماية حقوق الانسان لاحقا .

المطلب الاول : مفهوم المنظمات الدولية غير حكومية

قبل البدء بالاشارة الى دور المنظمات الدولية الغير حكومية و نشأتها لابد من تبين و تعريف مفهوم المنظمات الغير حكومية الدولية ، حيث أن أجمع بعض الباحثون الى صعوبة تعريفها و ذلك بسبب صيغة النفي التي تحملها (غير حكومية) اذ يمكن تشمل انواعاً كثيرة من المنظمات المختلفة ، تبدأ من الحركات الاجتماعية الى مجموعات الضغط الى النوادي الرياضية و اشكال اخرى من المنظمات . (الصواف ، عبد الله ذنون ؛ ٢٠١٤ ص ٢٠) ان منظمات الدولية غير الحكومية هي جمعيات دولية طوعية لا تستهدف الربح وغير تابعة لمؤسسات الدول ، ينظمها مواطنون ذو جنسيات مختلفة على اساس دولي و يتمحور عملها حول نشاطات حماية حقوق الانسان وتؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والمساعدات الانسانية لحقوق الانسان ويقودها اشخاص ذوو اهتمامات مشتركة وتنشأ وفق القانون الداخلي للدولة التي قدمت لها الاعتماد والمقر الدائم وترتبطها علاقات وطيدة مع هيئة الأمم المتحدة .(جمال ، د. دوبي بونوة ، ٢٠١٦) لا يوجد ثمة تعريف متفق عليه و تعددت التعاريف الخاصة بالمنظمات غير

الحكومية، و ذلك لتعدد وجهات النظر و الفقهاء و لماهية المنظمات الغير حكومية و لاختلاف الانشطة و نوع التنظيمات و تنوع الاطر المعرفية والثقافية المختلفة .

أولاً : التعريف الفقهي للمنظمات الدولية غير حكومية

عرف انتوني كازانو^١ ، المنظمه غير الحكوميه بأنها تجمع لأشخاص طبيعيين او معنويين خواص ، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها ، بوظائفها و نشاطاتها ، ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها . (برابح ، السعيد ، ٢٠٠٩-٢٠١٠ ؛ ص ١٨) كما عرفها الاستاذ مرسل مارل بأنها كل تجمع او جمعيه او حركة مكونه بصفة دائمه من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة اهداف غير الربح و الكسب . (فاطمة ، راشد ؛ مريم ؛ بوثلج ٢٠١٦-٢٠١٧ ؛ ص ٦) و عرفها الاستاذ عمر سعد الله بأنها "مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي و يتمحور عملها حول مهام معينة و يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة و هي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات و الوظائف الانسانية و تطلع الحكومات على شواغل المواطنين و ترصد السياسات و تشجع بمشاركة السياسة على المستوى المجتمعي و هي توفر التحليلات و الخبرات و تعمل بمثابة آليات للانداز المبكر فضلاً عن مساءلتها في رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية . (د عمر سعد الله ، د احمد بن ناصر ؛ ٢٠٠٥ ؛ ص ٣١٤) كما عرفها جاكوب فونتائل^٢ " منظمة غير حكومية هي مجموعة ، تجمع ، حركة ، مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول ولكن بمبادرة خاصة او مشتركة تجمع اشخاص طبيعيين او معنويين خواص او عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي ، اي انها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي . (برابح ، السعيد ، ٢٠٠٠-٢٠١٠) أما باتريك رامبو فيعرفها : " هي تجمعات أشخاص طبيعية أو معنوية من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة والتي تربطها أهداف مشتركة ومتنوعة قد تكون رياضية، اجتماعية ، إنسانية، بيئية " . (طويل ، يوسف ، ٢٠١٨- ٢٠١٩ ، ص ١٠) عرفها "أحمد أبو الوفاء" بأنها "منظمة لا يتم إنشائها باتفاق بين الحكومات وإنما تنشأ باتفاق بين أشخاص وهيئات غير حكومية، كما أنها تضم أساساً ممثلين وأعضاء غير حكوميين . (الجمالي ، د صديق ، السعدي ، عبد الخالق ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٥) و يعرفها الاستاذ التونسي بن عامر " المنظمات غير الحكومية تتميز اساساً بأنها جمعيات خاصة لا يتم تكوينها باتفاق من الحكومات و انما بين افراد و هيئات خاصه او عامة من الدول و جنسيات مختلفة تسعى للتاثير على مجرى العلاقات العامة " (بن حوة امينه ؛ ٢٠١٩ ؛ ص ٢٥٠) وبذلك و من خلال التعاريف السابقة نعرف بأن هذه المنظمات تتأسس بشكل تطوعي و غير ربحي ، و لم تكن باتفاق بين حكومات و انما اتفاق بين الافراد والمجموعات من دول مختلفة ، كما انها العضوية فيها يكون بشكل تطوعي و تعمل باستقلال عن السلطة الرسمية

ثانياً : التعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمات غير الحكومية بانها " كل منظمة دولية لم تنشأ باتفاق بين الحكومات تعتبر منظمة غير حكومية ويضم هذا التصنيف حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمات التي تقبل اعضاء تسميهم حكوماتهم بشرط الا تتداخل هذه العضوية مع حرية التعبير في المنظمة في المقابل يمكن ايضا ان تكون هناك منظمات دولية حكومية تنشأ باتفاق بين الحكومات ، وبعض النظر عن طبيعة الاعضاء في المنظمة قد تضم اعضاء غير حكوميين . (فاطمة ، راشد ؛ مريم بو ثلج ٢٠١٦-٢٠١٧) ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات غير الحكومية بالدول من خلال تعيين الممثلين وقد يعبر المعنى عن مضمون سلبي، يقرب هذه المنظمات من مفهوم منظمات بين حكومية . (فاطمة راشد ، مريم بوثلج ٢٠١٦-٢٠١٧) ولقد حدد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته الحادية عشر والمعدلة في دورته الرابعة عشر مفهوم المنظمة الدولية غير الحكومية ، حيث قرر أنها تعتبر " كل منظمة دولية لم تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات وتتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير حكومي ، وتضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كأعضاء منظمين في بلاد متعددة و تتوافر لها هيئة ادارية دائمة لها تكوين دولي . (برابح ، سعيد ؛ ص ١٩) كما ان ظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية في المادة ٧١ من ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من اجل تحديد الاطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين النظام الاممي والحركة الجمعوية في العالم ، حيث جاء في هذه المادة : " يمكن للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يأخذ كل الترتيبات الضرورية لاستشارة المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسائل متعلقة باختصاصه . " (سفيان ، ناصر ؛ طارق صيدان ٢٠٢٠-٢٠٢١ ؛ ص ١٨) . وهنا نشأ مصطلح منظمة غير حكومية بطريقة غامضة و غير واضحة ، وقد اعترفت المادة ٧١ المشار اليها بثلاثة اصناف هي : (أ) عدد قليل من منظمات غير الحكومية تتمتع بوضعية استشارية عليا وتعنى باغلب اهتمامات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ؛ (ب) منظمات متخصصة تهتم بمجالات نشاط معينة ، لها فيها سمعة حسنة ؛ (ج) منظمات اخرى لها وضعية استشارية من حين لآخر حسب احتياجات المجلس . (بن سعيد ، مراد ؛ ٢٠١٣) اما المجلس الاروبي ؛ فقد عرف المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال اتفاق ستراسبورغ ١٩٨٦ ، بأنها كل مؤسسة خاصة او جمعية تنطبق عليها الشروط التالية حسب المادة الاولى من الاتفاقية :

- تكون اداة دولية لا تهدف الى الربح
- ان تخضع للقانون الداخلي للدولة التي تنشط فيها.
- ان يكون لها نشاط فعلي في دولتين او اكثر.
- ان تكون لها مكاتب مسجلة في اقليم الدولة التي تنشط فيها. (شنين، مصعب ؛ص ٢١) أما البنك الدولي فيعرفها تعريفا رسميا مفاده انها " منظمات خاصة مستقلة جزئيا او كلياً عن الحكومات ، تتسم بصورة رئيسية بأن لها اهدافا انسانية او تعاونية اكثر من كونها اهداف تجارية ، وتسعى بصورة عامة الى تخفيف المعاناة ، او تعزيز مصالح الفقراء، او حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية، او الاضطلاع بتنمية المجتمعات . (أوشن ،زينب ؛ ٢٠١٤). يمكن القول ان تعريف البنك الدولي هو التعريف الاكثر شمولية على اساس انه جمع معظم الخصائص التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية (تعاونية ، مستقلة، خاصة، أهداف انسانية و اجتماعية). (أوشن، زينب؛ ٢٠١٤).

المطلب الثاني : اهمية ومكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان

توجد العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بحماية حقوق الانسان و المدافعة عنها دون تمييز لأي بلد او جنس او لون ، حيث تقوم هذه المنظمات سواء على الصعيد الدولي او الوطني بتصدى لانتهاكات حقوق الانسان في مختلف بقاع العالم .(أوشن زينب، ٢٠١٤) من الشائع بالنسبة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تحديداً، أن تقدم شكلاً من أشكال الخدمة المباشرة لأولئك الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تشمل هذه الخدمات أشكالاً من المساعدة الإنسانية، أو الحماية أو التدريب على تطوير مهارات جديدة. أما في الحالات التي تحمى فيها الحقوق بموجب القانون، فقد تتضمن الدعوة القانونية أو المشورة بشأن كيفية تقديم المطالب . وتتعاون المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان مع الأنظمة السياسية المنضوية تحتها قصد تعزيز الحماية القانونية لحقوق الإنسان، وتلعب دوراً إيجابياً في تطوير القانون والآليات القضائية لحماية هذه الحقوق، وكثيراً ما تستشيرها الحكومة في هذا المجال، هذا إضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنظيم دورات تعليمية لأجهزة الشرطة والقوات المسلحة وممثلي الأمة حول احترام حقوق الإنسان وإنفاذ القانون وإيجاد حلول للنزاعات المسلحة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما تقوم به هذه المنظمات ببعض الدول الاسكندنافية، ناهيك عن الأدوار التي تضطلع بها لجان الصليب والهلال الأحمر في تعليم القانون الدولي الإنساني في العديد من البلدان (التجاني ، محمد ؛ مايو ٢٠٢٢) يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية ان تلعب دورا مهما كمنظمات ضغط داخل البلاد تجاه الحكومات وذلك من خلال تقديم المعلومات و كشف الحقائق و الاحداث على المستوى الدولي وكشف حالات انتهاكات حقوق الانسان من قبل الحكومات والتعبير عن القلق بشأنها ، فان الحكومات مضطرة الى حد ما ان تتمثل لبعض معايير حقوق الانسان .(ميرزاوي،جلال،صدري علي بابالو،صياد،١٣٩٣،ص١٢٠)تتمتع العديد من المنظمات غير الحكومية بمركز استشاري لدى الامم المتحدة، ومجلس اروبا، ومنظمة الدول الامريكية، واليونسكو، وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة، وهذا يتيح لممثلوها ان يقوموا بتقديم تقارير الى هذه المنظمات بشروط معينه، كما تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في خلق الاجراءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان من قبل الامم المتحدة والجهات المتخصصة. (كلشن پژوه وديگران ،١٣٨٦؛ ١١-١٢)هيومن رايتس ووتش من المنظمات الفعالة في حقوق الانسان وتعد من المنظمات السباقة في وقتنا الحاضر في حماية حقوق الانسان، و تقوم بمنهجية خاصة من خلال تحقيقات منتظمة من اجل فضح انتهاكات حقوق الانسان من خلال ما تنشره من معلومات. ولمعرفة دور هذه المنظمة اكثر سنتناول تفاصيل اكثر في المبحث الثاني لهذا البحث.

المبحث الثاني: منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش)

في هذا الجزء من البحث يتم تناول موضوع منظمة هيومن رايتس ووتش بتفاصيل اكثر من خلال التعريف النشأة والطبيعة القانونية للمنظمة. و يتم تعريف الهيكل التنظيمي للمنظمة وفي النهاية سنتناول دور المنظمة في بعض دول الشرق الاوسط وذلك لعدم اتساع المجال للبحث و ذكر جميع دول المنطقة.

المطلب الاول : النشأة والطبيعة القانونية لمنظمة هيومن رايتس ووتش

هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية معنية بالدفاع عن حقوق الانسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك. تأسست في سنة ١٩٧٨ لتحقيق من ان الاتحاد السوفيتي يحترم اتفاق هلسنكي.(الصواف ،عبد الله ،ص ٩٦). وسميت آنذاك "لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي"، وانشطتها في مراقبة مدى امتثال دول الكتلة الاشتراكية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان التي وُضعت في الاتفاقية، التي صدرت عقب مؤتمر هلسنكي الذي عُقد عام ١٩٧٥ في مدينة هلسنكي من أجل خلق أسس جديدة للأمن والتعاون بين الدول الأوروبية، مع التركيز على دول أوروبا الشرقية التي كانت تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي حينها .(الحدادي ،الهام ؛ ٢٠٢١) كما ان سعت هذه المنظمة في انشاء تحالف دولي لقبول معاهده حظر تجنيد الاطفال

عام ١٩٩٨، وحصولها على جائزة نوبل مع عدد من المنظمات غير الحكومية الاخرى خلال النضال الدولي لازالة الألغام الارضية عام ١٩٩٧، والمطالبة بتشكيل محكمة جرائم حرب دولية ليوغوسلافيا السابقة ، واعداد ادلة واسعة النطاق على انتهاكات حقوق الانسان لمحكمة جرائم الحرب الرواندية. (كلشن پژوه، محمدرضا، ١٣٨٨، ص ١٧٤) شارك في تأسيس منظمة "مراقبة اتفاقيات هلسنكي" كلٌّ من روبرت ل. برنشتاين وأرييه نيير اللذين كانا يعملان في منظمات غير حكومية في الولايات المتحدة. سلّطت هذه المنظمة الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفييتي وأوروبا، كما حاولت الإسهام في تدعيم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك الدول. (الحداي، الهام، ٢٠٢١). ينشط في هذه المنظمة أكثر من ١٨٠ شخص من المهنيين الذين يكرسون جهودهم للعمل على مراقبة حقوق الانسان في شتى بقاع العالم ، وفيهم محامون والصحفيون واساتذة الجامعات والخبراء المختصون في شؤون بلدان العالم ، وهم من مختلف الجنسيات وقيمون علاقات مع جماعات حقوق الانسان في العالم . (الصواف ، ٩٦ عبد الله ،) . تجري هيومن رايتس ووتش تحقيقات لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الانسان وتراقب مختلف البلدان للتأكد من انها لا تنتهك الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) ، الذي يحدد الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية الاساسية .^٤ وقد عرف عن المنظمة انها سباقة في فضح انتهاكات حقوق الانسان بما تنشره من معلومات موثوق بها في اوانها، وهذه السمعة هي التي جعلتها مصدرا اساسيا للمعلومات للمعنيين بحقوق الانسان. وتراقب المنظمة ما تقترفه الحكومات من افعال في مجال حقوق الانسان ، بغض النظر عن توجهاتها السياسية، وتكتلاتها الجغرافية والسياسية، ومذاهبها العرقية والدينية . (الصواف ، ص ٩٦) كما انها تدعم ضحايا الحرب و جميع من يتعرضون لجميع اشكال التمييز للحفاظ على الحريات السياسية وحماية الافراد من السلوك اللانساني في اوقات الحرب .و تسعى المنظمة بتقديم تقارير عن حالات مختلفة في انتهاكات حقوق الانسان و تسعى من اجل توعية الراي العام ،الحكومات و المحامين و جميع المعنيين بحالات الانتهاك و السعي وراء حلها و منعها ، و من ضمن اهم ما ركزت عليه المنظمة ، السعي لاطلاق سراح جميع سجناء الراي ، وضمان محاكمة عادلة للسجناء السياسيين ، و انكار عقوبة الاعداد الغير قانوني و التعذيب و العقوبات الانسانية الاخرى . (مفخم ناصر اسلامي ،نكار، مومني راد ، ٢٠١٩، ص ١٦٣).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و المالي لمنظمة هيومن رايتس ووتش

اما الهيكل التنظيمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش يتكون من عدة مستويات اداريه، حيث تتمتع منظمة هيومن رايتس ووتش بهيكل تنظيمي منظم يتألف من عدة طبقات تشمل الادارة العليا، مجلس الادارة، الادارة التنفيذية واللجان الاستشارية.^٥

أولاً: مجلس الادارة والادارة التنفيذية

يتكون مجلس الادارة من حوالي ٤٨ عضواً يمثلون الجسم الاداري الاعلى للمنظمة، وهو المسؤول عن رسم السياسات العامة، اعتماد الميزانية، والاشراف على الاجراءات المحاسبية والرقابة على اعمال المنظمة. اما المدير التنفيذي فهو يقوم بمسؤوليات متنوعة مثل العمليات والتنمية والبرامج والدعوة والاعلام. (بن يحي، سامية، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧)

ثانياً: اللجان الاستشارية

يوجد ضمن هيكل المنظمة ٢١ لجنة استشارية، اغلب اعضائها متطوعون، يعملون على تقديم المشورة المتخصصة و جذب اعضاء جدد من الاكاديميين المحليين وتجميع الجهود الفكرية في حقل حقوق الانسان. تضم اللجان خبراء في القانون والصحافة والنشاط الاجتماعي، و تعمل على ربط المنظمة بمجتمع حقوق الانسان المحلي والدولي. (بن يحي، سامية، مصدر سابق). كما ان يضم موظفوها اكثر من ٢٧٥ متخصصاً وباحثاً في حقوق الانسان مثل خبراء في الدول، محامين، صحفيين وأكاديميين من خلفيات متنوعة، و يعمل الباحثون تحت اشراف مديري الاقسام او البرامج، بدعم من ادارات رئيسية مثل مكتب الشؤون القانونية والسياسات و مكتب البرامج، والتي تضمن معايير المنظمة وفعالية المناصرة. ويعمل لدى المنظمة في هذا المجال اكثر من ٨٠ باحثاً اساسياً، حيث يتعين هؤلاء الباحثون بمنهج ثابت وموثوق به يعتمد على معلومات يتم جمعها من طيف واسع من مصادر المعلومات، ويعتبر العمل الميداني هو الركيزة الاساسية لتلك الابحاث. (مخولف، تريح، ٢٠٢٣) و لدى المنظمة مكاتب في نيويورك و واشنطن ولوس انجلي ولندن وبروكسل وموسكو وريودي جانيرو وهونغ كونغ وغيرها من المدن العالمية. هيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية مستقلة، (الصواف ، ص ٩٨) حيث يقوم هؤلاء الباحثين باجراء تحقيقات ميدانية حول انتهاكات حقوق الانسان، وعقد مقابلات مع الضحايا والشهود من اجل اظهار حالات الانتهاك ونشرها في تقارير المنظمة التي تصدر بشكل دوري. (مخولف، ٢٠٢٣)

ثالثاً: العمل والبرامج

كل قسم او برنامج بالمنظمة يقوده مدير مسئول عن قضايا محددة مثل الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المعاقين، العدالة الدولية، حقوق المرأة، اللاجئين، البيئة، قضايا الصحة والتعليم، الى جانب التخصصات الجغرافية. (بن يحيى، ساميه، ٢٠١٧). تعتمد المنظمة في عملها على تقصي الحقائق والتحقيقات، اصدار التقارير والرافعة امام الحكومات والمؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي.^٧

رابعاً: الدعم المالي

اما بالنسبة للدعم المالي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كما تم بيانه مسبقاً فهذه المنظمة مستقلة و غير حكومية، وتعتمد على دعم ومساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى انحاء العالم، ولا تقبل المنظمة اي أموال من الحكومات، سواء بشكل مباشر او غير مباشر هذا التنظيم والهيكلية تمكن منظمة هيومن رايتس ووتش من تغطية ومتابعة قضايا حقوق الانسان في اكثر من ٩٠ دولة، ايضاً وجود باحثين واعضاء متخصصين في مجال حقوق الانسان يساعد المنظمة بالعمل بشكل مختص و دقيق اكثر في حماية و دعم حقوق الانسان في العالم.

المطلب الثالث: اهداف واختصاص منظمه هيومن رايتس ووتش

لمنظمة مراقبة حقوق الانسان اهداف عديدة تدور جميعها حول حماية حقوق الانسان بغض النظر عن اي سياسات او دين او عرق ومن بين اهدافها :

أولاً: الدفاع عن حرية الفكر والتعبير

ثانياً: اتباع الاجراءات القانونية الواجبة لتطبيق لاقامة العدل والمساواة في بناء مجتمع مدني قوي .

ثالثاً : قيام منظمة هيومن رايتس ووتش في توثيق اعمال القتل ، والتعذيب والسجن التعسفي ، والتمييز وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان المعترف بها عالمياً .

رابعاً :محاسبة الحكومات التي تتعدى على حقوق مواطنيها .

خامساً: تتطلع المنظمة الى كسب الراي العام العالمي والمجتمع الدولي باسره ، من اجل تعزيز الحقوق الانسانية للبشر كافة . (الصواف ، ص ٩٧ كما انها تدافع عن حقوق الإنسان واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك احترام جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وايضا تقوم المنظمة بمراقبة الحكومات ومحاسبتها عندما تقوم بالتعدي على حقوق الإنسان . (محمد، هدير، ٢٠١٨) من امثلة نجاحات المنظمة في تحقيق اهدافها و مساعيها ، نجاحها في اعتماد معاهده تحظر تجنيد الاطفال في الجيوش . كما فازت بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ اثر جهودها لمناهضة استخدام اللغام الارضية . و لها جهود معتبرة في انشاء محكمة جرائم الحرب . تحافظ على استقلالها باعتمادها على تبرعات المؤسسات الخاصة والافراد ، ولا تقبل الدعم المالي الحكومي . (الصواف ، ص ٩٨) . تزعم تحالف دولي للضغط من أجل تبني معاهدة تحظر استغلال الأطفال جنوداً، إذ عملت مع ست منظمات دولية أخرى، عام ١٩٩٨، على تأسيس تحالف دولي من أجل وقف استخدام الأطفال في الحروب. توثيق الإساءات التي ارتكبتها الولايات المتحدة أثناء “الحرب على الإرهاب”، ومن ضمن ذلك مراكز الاحتجاز السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي آيه)، وبرنامج الاستجواب والتسليم، وتعذيب المحتجزين في العراق وأفغانستان وغوانتانامو، والمحاكمات غير العادلة في غوانتانامو. (الحدايي، الهام ، ٢٠٢١). بدأت هيومن رايتس ووتش باصدار التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان في كوسوفو عام ١٩٩٠. ومع تصعيد يوغسلافيا حملتها الارهابية هناك، ساهمت تقارير هيومن رايتس ووتش العاجلة في صياغة الرأي العام وتعبئة الرد على هذه الجرائم.^٨

المبحث الثالث : دور منظمة هيومن رايتس ووتش في حماية حقوق الانسان في بعض دول غرب آسيا

سوف نقوم في هذا الجزء من المقال ببيان كيفية رصد منظمة هيومن رايتس ووتش لقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان في بعض دول في الشرق الاوسط وذلك لعدم امكانه بيان وضع جميع الدول لذلك تم اختيار هذه الدول لاهميه الوضع فيها و اهميه تسليط الضوء على وضع حقوق الانسان و ما تقوم به منظمه هيومن رايتس ووتش من مراقبه وبيان تقارير و توصيات عن الوضع الانساني في هذه الدول.

اولاً:اليمن

ففي بداية الامر سنشير الى ما تقدمه منظمة هيومن رايتس ووتش من تقارير للوضع الانساني في اليمن وذلك من خلال تصريح لها بتاريخ سبتمبر / ايلول ٢٠٢١ ، تدعو المبعوث الخاص للامم المتحدة الجديد الى اليمن السيد هانز غروندبرغ، وضع قضايا حقوق الانسان على رأس اولياته ، كما تدعو غروندبرغ للضغط على جميع الاطراف انهاء انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات قوانين الحرب ، وتحقيق المساءلة عن انتهاكات والفظائع الماضية التي ارتكبتها جميع الاطراف .^٩

كما وثقت هيومن رايتس ووتش في آذار/مارس ٢٠٢٠ انتهاكات ارتكبتها القوات العسكرية السعودية والقوات اليمنية المدعومة من السعودية ضد المدنيين في محافظة المهرة في شرق اليمن، منها التعذيب و الاختفاء القسري ، والاحتجاز التعسفي . كما ان الحكومة اليمنية مسؤولة عن انتهاكات متعلقة بالاحتجاز ، بما فيها تعذيب و اغتصاب مهاجرين من القرن الافريقي ^{١٠}. كما اشارت منظمة هيومن رايتس ووتش ،في بيان لها ،ان اليمن شهدت الكثير من الاحداث والانتهاكات لحقوق الانسان خلال العام ٢٠٢٢ ، وقالت في تقريرها العالمي للعام الماضي ، انه في ١ ابريل/نيسان اعلنت الامم المتحدة انها توسطت في اتفاق هدنة لشهرين بين جماعة الحوثيين و التحالف بقيادة السعودية و الامارات . اضافت ؛ رغم تجديد الهدنة لشهرين اضافيين في يونيو /حزيران تقاعست اطراف النزاع في اكتوبر /تشرين الاول عن تجديد وقف اطلاق النار الموقت و اشار التقرير الى انه اثناء سريان الهدنة ،استمرت الانتهاكات والتجاوزات في اليمن ،بما فيها الهجمات غير القانونية التي قتلت مدنيين ،والقيود على حرية التنقل ووصول المساعدات الانسانية من و الى تعز ، وذكر ان بعد اكثر من سبع سنوات ادى النزاع الذي طال امده في اليمن الى احدى اكبر الازمات الانسانية في العالم ، حيث يحتاج اكثر من ٢٠ مليون يمني الى المساعدة و يعانون من نقص الغذاء والرعاية الصحية و البنية التحتية .وبينت انه شمل النزاع هجمات غير قانونية ضد اعيان مدنية مثل المنازل ، والمستشفيات و المدارس و الجسور ، والتي نفذت بشكل متعمد و عشوائي . كما ان في اواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ ،شن التحالف بقيادة السعودية والامارات هجمات على صنعاء والحديدة و صعدة في انتهاك لقوانين الحرب على ما يبدو ، أدت الى مقتل نحو ٨٠ مدنيا ، وبينهم ثلاثة اطفال ، واصابة ١٥٦ بينهم طفلان .جاءت هجمات التحالف انتقاما واضحا لهجمات الحوثيين على الامارات في كانون الثاني ^{١١}. وفي تاريخ ١٨ يوليو / تموز ٢٠٢٤ قالت هيومن رايتس ووتش ان القوات المرتبطة بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الامارات، الذي يحكم مدينة عدن جنوبي اليمن، استولت في ٢٦ مايو/ايار ٢٠٢٤ على ملجأ مستقل للنساء . قام المجلس الانتقالي الجنوبي و " اتحاد نساء الجنوب" التابع له بتهديد موظفي "اتحاد نساء اليمن "المستقل والنساء اللواتي يؤيبن المركز ^{١٢}. وفي تقرير آخر قالت وكالة رويترز، دعت هيومن رايتس ووتش السلطات اليمنية، وجميع أطراف النزاع، و"مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن"، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ككل للاستجابة للمطالب الواردة في الإعلان. وقالت نيكو جعفرينا، باحثة اليمن والبحرين في هيومن رايتس ووتش، إن "أطراف النزاع والمجتمع الدولي لم يعالجوا بشكل شامل الانتهاكات الحقوقية الواسعة المرتكبة خلال هذا النزاع"، داعية إلى إشراك المجتمع المدني بشكل فعال في أي مفاوضات سلام، ومشييرة إلى أن السعوديين والحوثيين يجرون مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام محتمل منذ أشهر ^{١٣}.

ثانياً: فلسطين

اما بالنسبة لانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في فلسطين ، يدين المجتمع الدولي وبشكل منتظم الاعمال الاسرائيلية في فلسطين المحتلة المخالفة للقانون الدولي ، واصدرت الامم المتحدة العديد من القرارات استجابة للوضع الذي يوتر على سكان الفلسطينيين . ويشمل ذلك تشريد الناس من بيوتهم ،الاعتقالات التعسفية ،تقييد فرص الوصول الى الخدمات الاساسية ، والتدهور السريع للوضع الذي يمكن ان يصل الى حد الفصل العنصري وهو امر غير مشروع بموجب القانون الدولي ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير صدرته في ٣ ايار /مايو ٢٠٠٢ في اعقاب تحقيقات استغرقت اسبوعا، ان ثمة دلائل توحى بان قوات الجيش الاسرائيلي ارتكبت جرائم حرب في العملية العسكرية التي قامت بها في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين. وحددت المنظمة في تقريرها ، الذي يقع في ثمانى واربعين صفحة ،هوية اثنين وخمسين فلسطينيا قتلوا في اثناء العملية ، منهم اثنان وعشرون مدنيا، كما ان القوات الاسرائيلية استخدمت المدنيين الفلسطينيين دروعا بشرية و استخدمت القوة المفرطة والعشوائية اثناء العملية .(مجلة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٢، ص ٨٨)وفقا لما ذكرته هيومن رايتس ووتش في تقرير لها في نيسان ٢٠٢١، عن ما يجري بحق الفلسطينيين من تجريد الملكية و الحبس والانفصال القسري يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية ، والمعاملة التي يتعرضون لها ترقى الى جرائم ضد الانسانية وتحديدًا الفصل العنصري والاضطهاد . و تقول المنظمة ان اسرائيل تدبر نظاما للتمييز الموسسي من خلال النقل القسري ومصادرة الممتلكات العقارية وانشاء احتياطات و احياء سكنية منفصلة وحرمانهم من حق المغادرة والعودة الى بلدهم ، والحق في الحصول على الجنسية ^{١٤}. كما اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش اسرائيل في تقريرها لها في سبتمبر ٢٠١٤ عن الانتهاكات التي وقعت خلال حرب الخمسين يوما بين القوات الاسرائيلية والنشطاء الفلسطينيين و انتهت بوقت لاطلاق النار ، وقالت المنظمة في التقرير الذي اعتمدت في اعداده على شهود عيان فلسطينيين وبحث ميداني في القطاع الذي تديره حركة المقاومة الاسلامية (حماس) ثلاث غارات اسرائيلية انتهكت قوانين الحرب و تسببت في تدمير مدارس في غزة تاوى اشخاصا مشردين .و قالت هيومن رايتس ووتش ان ٤٥ شخصا بينهم ١٧ طفلا قتلوا في المدارس او بالقرب منها و كان عليها علامات توضح انها ليست هدفا عسكريا في الهجمات التي وقعت في ٢٤ يوليو في بلدة بيت حانون في شمال القطاع وفي ٣٠ يوليو في مخيم جباليا للاجئين وفي الثالث من اغسطس في رفح بجنوب القطاع ^{١٥}. اما في النزاع الذي وقع في ٢٠٢١ والذي استمر ١١ يوما وأكدت هيومن رايتس ووتش في بيان أنها "حققت في

ثلاث غارات إسرائيلية قتلت ٦٢ مدنيا فلسطينيا ولم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة في المنطقة المجاورة " ، واستندت المنظمة في تقريرها إلى مقابلات شخصية أجرتها مع فلسطينيين في قطاع غزة و زيارات إلى مواقع أربع غارات وتحليل لصور الأقمار الاصطناعية ومقاطع الفيديو .

وقال البيان إن القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، تجيز للأطراف المتحاربة استهداف الأهداف العسكرية فقط، مع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، بما في ذلك من خلال توفير تحذيرات مسبقة حقيقية من الهجمات . وبحسب هيومن رايتس ووتش فإن الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بقصد إجرامي - سواء عمدا أو بتهور - مسؤولون عن جرائم حرب^{١٦} و في اغسطس/أب ٢٠٢٢ ، وقعت هيومن رايتس ووتش على بيان مشترك يدين قرار وزارة الخارجية الاسرائيلية بتصنيف ست منظمات غير حكومية فلسطينية كمنظمات ارهابية. ودعا البيان المجتمع الدولي الى "اتخاذ تدابير فعالة لانهاء جميع الاجراءات الاخرى التي تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الانسانية غير قابلة للتصرف" و "دعم المنظمات و زيادة تمويلها والتعامل مع المؤسسات المالية لضمان تحويل الاموال الى هذه المنظمات. كما ان وجدت هيومن رايتس ووتش ان السلطات الاسرائيلية بعد ٧ اكتوبر تستخدم التجويع كاسلوب حرب في غزة. عملا بسياسه وضعها المسؤولون الاسرائيليون وتتفادها القوات الاسرائيلية، تمنع السلطات الاسرائيلية عمدا توصيل المياه والغذاء و الوقود، وتعزل عمدا المساعدات الانسانية، و تدمر بحسب الافتراض المناطق الزراعية، وتحرم السكان المدنيين من الاشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. يموت الاطفال في غزة بسبب المضاعفات المرتبطة بالتجويع.^{١٨} كما ان اكدت المنظمة على ان اسرائيل تمنع وصول الامدادات الانسانية الحيوية المنقذة للحياة من ناحية، وتهاجم القوافل التي تسلم بعض الكميات الصغيرة التي تسمح بدخولها من ناحية اخرى. اكدت بلقيس والي، المديرية المشاركة لقسم الازمات والازمات والاسلحة في هيومن رايتس ووتش "على القوات الاسرائيلية ان توقف فورا هجماتها على منظمات الاغاثة، وينبغي ان تكون هناك محاسبة على هذه الجرائم.^{١٩} و جاء في تقرير يوم ٤ ابريل/نيسان ٢٠٢٤ ان الهجوم الاسرائيلي الذي استهدف مبنى سكنيا من ستة طوابق كان يأوي مئات الاشخاص، وسط قطاع غزة يوم ٣١ اكتوبر ٢٠٢٣ "يشكل جريمة حرب مفترضة ". كما ان اكدت المنظمة بأن ما تقوم به القوات الاسرائيلية في استهداف مبان سكنية في قطاع غزة خلف الا القتلى. وخصت المنظمة بالذكر الغارة الجوية الاسرائيلية التي استهدفت عمارة المهندسين السكنية في ٣١ اكتوبر المكونة من ستة طوابق و الواقعة قرب مخيم النصيرات وسط القطاع عن تدمير المبنى و مقتل ١٠٦ مدنيين من بينهم ٥٤ طفلا . كما افادت هيومن رايتس ووتش بانها لم تعثر من خلال تحقيقها على اي ادلة تشير الى وجود عسكري في محيط العمارة ساعة الهجوم الاسرائيلي. واعتبرت الغارة "عشوائية و غير قانونية " بموجب قوانين الحرب، ولم تقدم السلطات الاسرائيلية اي مبرر لها.^{٢٠} في تقريرها في تاريخ ٧ اغسطس ٢٠٢٥، ذكرت المنظمة بأن منذ اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٢٣ شنت اسرائيل مئات الهجمات التي استهدفت اكثر من ٥٠٠ مبنى مدرسي، كثير منها كان يستخدم مأوى، ما اسفر عن مقتل مئات المدنيين والحاق اضرار جسيمة بمدارس غزة جميعها تقريبا. قالت المنظمة في تقريرها، الضربات الاسرائيلية الاخيرة على المدارس الذي يدمر معظم البنية التحتية المدنية المتبقية في غزة، ويهجر مجدداً مئات الآف الفلسطينيين ويفاقم الوضع الانساني المتردي اصلا. ينبغي للحكومات، بما فيها الولايات المتحدة التي زودت اسرائيل بالاسلحة المستخدمة في الهجمات غير القانونية، حظر توريد الاسلحة الى الحكومة الاسرائيلية واتخاذ تدابير عاجلة أخرى لانفاذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها"^{٢١} و قال جيري سيمبسون، المدير المشارك لقسم الازمات والنزاعات والاسلحة في هيومن رايتس ووتش: "الغارات الاسرائيلية على المدارس التي تؤوي عائلات نازحة هي غنيمة من سفك الدماء الذي ترتكبه القوات الاسرائيلية في غزة. على الحكومات الأخرى الا تتسامح مع هذا القتل المروع بحق المدنيين الفلسطينيين الباحثين عن الأمان.^{٢٢} حققت هيومن رايتس ووتش في الهجمات الاسرائيلية على "مدرسة خديجة " للبنات في دير البلح في ٢٧ تموز ٢٠٢٤ التي قتلت ١٥ شخصا على الاقل، ومدرسة الزيتون في حي الزيتون بمدينة غزة في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٤، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٤ شخصا. لم تجد هيومن رايتس ووتش اي دليل على وجود عسكري في اي من المدرستين. و استندت هذه النتائج الى مراجعة صور الأقمار الصناعية والصور الفوتوغرافية و الفيديوهات للهجمات وآثارها. كما لم تقدم السلطات الاسرائيلية اي معلومات علنية عن الهجمات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش، بما في ذلك تفاصيل عن الهدف المقصود او اي احتياطات اتخذت لتقليل الأضرار بالمدنيين. غياب الهدف العسكري في القصف على مدرستي خديجة والزيتون يجعل هذه الهجمات عشوائية بشكل غير قانوني، في انتهاك للقانون الدولي الانساني.^{٢٣}

ثالثاً: افغانستان

اما عن عمل منظمة هيومن رايتس ووتش في افغانستان و مراقبة حقوق الانسان و انتهاكات حقوق الانسان فيه خاصة بعد عودة طالبان الى الحكم لم يكن مختلفا حيث أن راقبت الوضع هناك ، و طالبت الحكومة الأفغانية المؤقتة برفع الحظر عن تعليم الفتيات وإعادة فتح المدارس والجامعات للطالبات في أفغانستان ودعت المنظمة إلى الكف عن "التعدي" على مستقبل الفتيات والنساء، مشيرة إلى أن "نظام طالبان جعل أفغانستان الدولة

الوحيدة، التي تمنع النساء من الالتحاق بالمدارس الثانوية " ^{٢٤}. قالت فرشته عباسي، باحثة أفغانستان في هيومن رايتس ووتش: "في ظل حكم طالبان الذي تسوده الانتهاكات، تعيش النساء والفتيات الأفغانيات أسوأ كوابيسهن. على جميع الحكومات دعم الجهود الرامية إلى محاسبة قيادة طالبان وجميع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة في أفغانستان". منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، تحتجز طالبان النساء والفتيات في كابول ومقاطعات أخرى بسبب ما أسمته "الحجاب السيئ" أي عدم الالتزام بقواعد اللباس المقررة. وقد أفاد خبراء أمميون بأن بعض المعتقلات يحتجزن بمعزل عن العالم الخارجي لأيام و يتعرضن "للعنف الجسدي والتهديد والترهيب". و بالإضافة إلى قيود المشددة على حقوق النساء والفتيات، قيدت طالبان بشدة حرية التعبير والاعلام واحتجزت المتظاهرين ومنقدين، والصحفيين و عذبتهم. ^{٢٥} و في الشأن الأفغاني أيضا ، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش الأربعاء إن الإمارات العربية المتحدة تحتجز ما لا يقل عن ٢٤٠٠ أفغاني بشكل "تعسفي" وفي ظروف "مزرية" منذ أكثر من ١٥ شهرا، في انتظار إعادة توطينهم في دولة أخرى ووفقا لتقرير المنظمة الحقوقية نشرته على مواقعها الإلكترونية يوجد ما بين ٢٤٠٠ إلى ٢٧٠٠ أفغاني تم إجلاؤهم إلى الإمارات بعد سيطرة طالبان على كابول في أغسطس/آب ٢٠٢١، ما يزالون "محتجزين تعسفا" مع فرض قيود على حرية تنقلهم ونقص المشورة القانونية اللازمة في السياق، صرحت جوي شيا، الباحثة في شؤون الإمارات لدى منظمة هيومن رايتس ووتش: "تحتجز السلطات الإماراتية آلاف طالبي اللجوء الأفغان منذ أكثر من ١٥ شهرا في أماكن مكتظة وظروف مزرية دون أمل في إحراز تقدم في قضاياهم ^{٢٦}.

رابعا: سوريا

اما في شأن السوري و الوضع الانساني فيها بعد ان سيطرت قوات هيئة تحرير الشام على الحكم هناك رصدت منظمة هيومن رايتس ووتش الوضع الانساني فيها. قال آدم كوجل، نائب مديرة الشرق الاوسط و شمال افريقيا في هيومن رايتس ووتش: " وعد القادة الجدد في سوريا بإجراء قطيعة مع أهوال الماضي، ولكن ثمة تقارير عن انتهاكات جسيمة على نطاق صادم ضد السوريين اغلبهم من العلويين في الساحل و أماكن أخرى في سوريا. الاجراءات الحكومية لحماية المدنيين ومقاضاة مرتكبي اطلاق النار العشوائي و الاعدامات الميدانية و غيرها من الجرائم الخطيرة يجب ان تكون سريعة ولا لبس فيها " ^{٢٧}. و في تقرير أخر عن عمليات الاغاثة قالت " هيومن رايتس ووتش " في تقريرها في ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٥ ان تطبيق الحكومة الانتقالية السورية الصارم لمتطلبات التسجيل والعمليات على منظمات الاغاثة يقيق قدرتها على توسيع نطاق عملياتها. أبدت هذه السلطات استعدادها للتعاون مع المنظمات الدولية، لكن العقوبات البيروقراطية والادارية لا تزال تعيق جهود معالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في سوريا. و قال عاملون في المجال الانساني لهيومن رايتس ووتش ايضا أن السلطات الانتقالية فرضت شرط إعادة التسجيل على جميع المنظمات العاملة في سوريا، حتى تلك التي حافظت على عمليات انسانية ميدانية لسنوات وعقود. وقال عاملون في المجال الانساني ان هذه الشروط المرهقة اكثر تعقيدا من تلك التي فرضتها حكومة الأسد، حيث تلزم منظمات الاغاثة بالكشف عن تفاصيل دقيقة حول عملياتها ومصادر تمويلها. وقال كوجل: " تستمر الأزمة الإنسانية في تفاقم، ما لم يتخذ اجراء فوري لرفع القبوح التعسفية، ستزداد معاناة السوريين في جميع انحاء البلاد" ^{٢٨}.

خامسا: البحرين

اهتمت منظمة هيومن رايتس ووتش بوضع حقوق الانسان في البحرين خاصة بعد احداث فبراير ٢٠١١ حيث ان ازدادت شدة انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. و اشار تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش في سنة ٢٠٢٠ ان " تدهورت أزمة حقوق الإنسان في البحرين. و اتبعت السلطات سياسة عدم التسامح مطلقا مع أي فكر سياسي حر ومستقل، وسجنت، أو نفت أي شخص ينتقد الحكومة، أو أرهبتة ليلزم الصمت ،و منذ البداية، نفذت السلطات البحرينية حملة انتقامية ممنهجة، باستخدام القوة القاتلة لتفريق المظاهرات، واعتقال الآلاف، وفصل مئات موظفي القطاع العام من العمل للاشتباه بدعمهم مطالب المتظاهرين الديمقراطية ^{٢٩}. وفي السياق ذكر التقرير ان" في أكتوبر/تشرين الأول، وجدنا أن السلطات البحرينية تحرم السجناء السياسيين البارزين من الرعاية الطبية العاجلة، ما يُعرض حياتهم للخطر في بعض الحالات. في مثال على ذلك، تدهورت جدا صحة عبد الجليل السنكيس، وهو زعيم معارض بارز يقضي عقوبة بالسجن المؤبد بسبب دوره في احتجاجات ٢٠١١. و أصيب السنكيس بشلل الأطفال في طفولته ويحتاج إلى عكازين للمشي. أخبرتنا ابنته أنه يعاني من ألم شديد في الصدر، وتخدر في أصابعه، وعرشة في يده اليسرى. رفضت سلطات السجون اصطحاب السنكيس إلى مواعيده الطبية لرفضه ارتداء زي السجن أو وضع الأغلال، والتي يعتبرها مهينة. قال خبراء حقوقيون دوليون إن تقييد السجناء المسنين أو المرضى العاجزين حين ينتقي خطر هروبهم قد يشكل معاملة لا إنسانية أو مهينة ^{٣٠}. و أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرها الحقوقي العالمي لعام ٢٠٢٤، وأكدت فيه استمرار الانتهاكات الحقوقية في البحرين، بغياب الحريات السياسية والدينية وفرض القيود على حرية التعبير. وأكدت استمرار حكومة البحرين بفرض قيود على حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وأن الانتخابات ليست حرة ولا نزيهة، إذ تم استبعاد الأصوات المعارضة وقُمت منهجيا، فضلا عن اعتقال العديد من المعارضين على خلفية دورهم في المظاهرات المطالبة

بالديمقراطية في ٢٠١١، وتعرضهم لمعاملة وحشية، شملت التعذيب والحرمان من الرعاية الصحية، ولم تحاسب السلطات المسؤولين عن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز - حسب تعبيرها.^{٣١} كما جاء في تقرير المنظمة في سنة ٢٠٢٢ أن "البحرين أعدمته ستة أشخاص منذ ٢٠١٧ بعدما أنهت الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام الذي دام ٧٤ سنوات، وقال التقرير إن "المحاكم البحرينية انتهكت باستمرار الحقوق الأساسية المتمثلة بالتمتع بالإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة أثناء الملاحقات القضائية ويبدو أنه لم يُسمح لأي من المتهمين بالاستعانة بمحام أثناء الاستجواب".^{٣٢}

الذاتية

بعدما انهينا البحث في دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان و تناولنا خصائص واسس هذه المنظمات في تحقيق حماية حقوق الانسان ، يمكن القول بان هذه المنظمات الدولية قد اكتسبت نفوذا كبيرا و شهرة واسعة على النطاق الدولي وذلك نتيجة نشاطاتها والجهود الكثيرة المبذولة على نطاق واسع في المجالات المختلفة في حماية حقوق الانسان. وبذلك يمكن القول بان المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب اليوم دورا مهما و اساسيا في مجال حقوق الانسان حيث تقوم بمراقبة انتهاكات الواقعة على حقوق الانسان، و التي بذلك تقوم بالمداخلات لدى السلطات المعنية ولدى الراي العام الدولي والاقليمي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات. فهذه المنظمات لعبت دورا اساسيا بدلا عن الحكومات والمجتمع الدولي في الكثير و العديد من الميادين وذلك لانها اصبح لديها خبرات كثيرة في حماية وترقية حقوق الانسان. تحظى اليوم المنظمات الدولية غير الحكومية بحماية المجتمع الدولي في ضوء ما تقدمه من خدمات وانشطه متنوعه ،اصبح بإمكانها تحقيق الحماية اللازمة للأفراد والتي ربما تعجز الدول في اوقات كثيرة عن توفيرها. واما في زمن النزاعات المسلحة والحرب ايضا هناك دورا مهما للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تقوم بحماية و مراقبة اي انتهاك لحقوق الانسان قد يحصل خلال النزاع . ويمكن القول ان المنظمات الدولية غير الحكومية اصبحت حقيقة في المجتمع الدولي وذلك من خلال قدرتها في الدفاع عن حقوق الافراد وتحقيق مصالحهم ، واصبحت من اهم الضمانات في المجتمع الدولي المعاصر في حماية حقوق الانسان ومراقبة اي انتهاك لحقوق الانسان . اما بالنسبة لمنظمة مراقبة حقوق الانسان " هيومن رايتس ووتش " والذي تناولنا موضوعها في نهاية بحث ، كما سبق من خلال البحث، على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجه لهذه المنظمة غير الحكومية وذلك للتشكيك في مدى استقلال هذه المنظمة في صنع قرارها دون تاثير او تحيز للدول العظمى ، وبالرغم من ان هذه المنظمة ذات خبرة طويلة و سمعة دولية قادرة على ايجاد تاثيرات مهمة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان لكنها من الممكن ان تلعب دوراً ربما يكون خطيراً في انتهاك خصوصيات الشعوب وثقافتهم دون ان تراعي التنوع الديني والقومي والثقافي، الا انها لا تزال تحتفظ بمكانتها التي تعتبر احدى الجهات التي تسبب قلق لبعض الحكومات المستبدة لكونها ترصد كل ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان و تحث على ارسال التقارير المتخصصة بهذا الشأن. كما انها تسعى ان تعمل بالتزام تام لكل المعايير الدولية لدحض كل ما تتهم به بعدم الشفافية .وعملت بشكل موفق خلال السنوات الماضية ، كما انها تسعى الى حماية الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،فقد عملت بشكل مختلف خلال الحرب الاخيرة على غزة ، من خلال رفع تقارير متعددة تتهم فيها اسرائيل بانتهاكات دولية خطيرة ترتقي الى جرائم حرب و جرائم ضد الانسانية وذلك لما تقوم به اسرائيل من تهجير قسري و جماعي للمدنيين في غزة .

هناك بعض المقترحات لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمة هيومن رايتس ووتش لحماية حقوق الانسان .

١. يجب على المنظمات الدولية بالخصوص منظمة هيومن رايتس ووتش العمل بشكل مستقل و محايد وعدم التأثر باطراف حكومية او غير حكومية في تقاريرها المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان و كذلك يجب رفض جميع محاولات الدول التي تحاول تحقيق مصالح سياسية، خاصة للدول العظمى من خلال عمل هذه المنظمات في مجالات حقوق الانسان، لذا يجب ان يكون الدعم المالي لهذه المنظمات و منظمة هيومن رايتس ووتش مستقل عن الدول و تكتفي بالدعم الذي يكون من قبل الافراد والمؤسسات الخاصة بعيداً عن الدول والحكومات.

٢. ايضاً يجب الاعتماد على مستشارين مختصين بشأن حقوق الانسان حتى تم تجنب أي تقارير غير متقنه وغير مدروسة عن انتهاكات حقوق الانسان، و ايجاد فرص مناسبة للتعاون فيما بين المنظمات والمؤسسات الخاصة و المهتمة بحقوق الانسان و تبادل الآراء و التقارير المشتركة بخصوص الوضع الانساني في الدول.

٣. من المهم جداً احترام القوانين الداخلية لكل دولة من قبل المنظمات و عدم انتهاك السيادة من خلال التدخل او محاولات لتحقيق مصالح سياسية.

٤. على الدول ايضاً، ايجاد فرص و مساحة مناسبة و افساح المجال امام هذه المنظمات حتى يكون بإمكانها الدفاع عن حقوق الانسان وعدم تقييد نشاطها.

**المصادر
الكتب**

١. الصواف ، عبدالله ذنون ؛ دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان ؛ دار الفكر الجامعي ؛ الطبعة الاولى ؛ ٢٠١٤
٢. د. عمر سعد الله ؛ المنظمات الدولية غير الحكومية بين النظرية والتطور ، دار هومه للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٩
- اطاريح الدكتوراه والماجستير
- ٣ . جمال ، د. دوبي بونوة ، دور المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية حقوق الانسان " منظمة العفو انموذجا " المركز الجامعي احمد زيانخ بغليزان ، معهد العلوم القانونية والادارية ، مجلة القانون ، العدد ٧ ، ديسمبر ٢٠١٦
٤. برباج ، السعيد ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية و حماية حقوق الانسان ، مذكرة مكمله لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ؛ جامعة منتوري قسنطينة ؛ ٢٠٠٩ - ٢٠١٠
٥. أوشن ، زينب ؛ دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ؛ مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ؛ جامعه العربي بن مهدي (ام البواقي) ٢٠١٤-٢٠١٥ .
٦. شنين ، مصعب ؛ دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس ؛ اطروحه لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه ؛ جامعة قاصدي مرباح ورقلة ؛ ٢٠١١-٢٠١٦ .
٧. بن حوة امينه ؛ دور المنظمات غير الحكوميه في حماية حقوق الانسان في اطار علاقتها بالامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ؛ كلية الحقوق والعلوم السياسيه ، جامعة لونيبي علي ؛ مجلة الدراسات القانونية المقارنة ؛ المجلد ٥ ؛ العدد ٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٢٤٦-٢٧٠ .
٨. سفيان ناصر ؛ طارق صيدان ؛ دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ؛ جامعة قالمة ؛ ٢٠٢٠-٢٠٢١ .
٩. طويل ، يوسف ؛ دور المنظمات الغير حكومية في حماية حقوق الانسان ؛ مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، جامعة محمد خضير بسكرة ؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية ؛ قسم الحقوق ؛ ٢٠١٨ - ٢٠١٩ .
١٠. د. بن سعيد ، مراد ؛ طلال الموشي ؛ المنظمات الدولية غيرالحكومية و حقوق الانسان ؛ جامعة باتنه ؛ المجلة الجرائية للامن والتنمية ؛ العدد الخامس ؛ ٢٠١٣
١١. فاطمه راشد، مريم بوتلجه، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان: مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - تخصص قانون دولي وعلاقات دولية- جامعة يحي فارس بالمدينة ، ٢٠١٦-٢٠١٧ .
- المقالات
١١. التجاني ، محمد ، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، مايو ٢٠٢٢ ، تاريخ المراجعة ٢٠٢٣/٦/٩ ؛ <https://www.mominoun.com/articles>
١٢. الحدابي ، الهام ؛ "هيومن رايتس ووتش" .. التجربة والتأثير؛ ٢٠٢١ ، تم مراجعة الموقع ٢٠٢٣ ؛ <https://fikercenter.com/2021/12/01>
١٣. هدير محمد ، منظمة مراقبة حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش ؛ ١٣ اكتوبر ٢٠١٣ ، تم مراجعة الموقع في ٢٠٢٣ ؛ <https://www.almrsal.com/post/269146>
١٤. د. صديق علي عجب الجمالي ، عبد الخالق عبد القوي ناصر السعدي ؛ دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الاطفال في القانون الدولي ، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد ٤ ، العدد ٤ ، السنة ٢٠٢٢ ؛ صص ٤٠ - ٧٩ .
١٥. . انتهاكات قوانين الحرب في مخيم جنين ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، صيف ٢٠٠٢ ، العدد ٥١
١٦. مفخم ناصر اسلامي ، نكار ، مومني راد ، احمد ؛ سازمان های بین المللی غیردولتی و نقش آن ها در حقوق بشر " مطالعه موردی دیدبان حقوق بشر " ؛ مجلة تعالي حقوق ؛ تابستان ١٣٩٨ (٢٠١٩) سال بنجم ؛ شماره ٢ .
١٧. . گلشن پژوه، محمدرضا و دیگران (١٣٨٦) ، سازمانهای غیردولتی بین المللی حقوق بشري و نقض حقوق بشر در کشورهای غربی، تهران: پژوهشکده تحقیقات استراتژیک.
١٨. گلشن پژوه، د. محمدرضا، عفو بین الملل، دیده بان حقوق بشر و وضعیت حقوق بشر در جمهوری اسلامی ایران: نیک ارزیابی از تعامل دو جانبه، فصلنامه بین المللی روابط خارجی، سال اول، شماره چهارم، زمستان ١٣٨٨، صص ١٦٣-١٨٢.

١٩. جلال ميرزائي؛ صياد صدري علي بابالو؛ كاركرد سازمان ديدهبان حقوق بشر در قبال تحولات بحرين؛ فصلنامه مطالعات سياسي جهان اسلام (علمي - پژوهشي) سال سوم، شماره ٩ (٩)، بهار، ١٣٩٣، صص ١١٧-١٣٥
٢٠. مخلوف، تريح، دور منظمة مراقبة حقوق الانسان في ضمان تطبيق القانون الدولي الانساني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٣، صص ٨٩٠-٩٠٣

20. Universal Declaration of Human Rights. <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>
21. European Convention on Human Rights. https://70.coe.int/pdf/convention_eng.pdf
22. American Convention on Human Rights: "Pact of San José, Costa Rica". Signed at San José, Costa Rica, on 22 November 1969
23. The role of NGOs in the enforcement of human rights," vaibhav goel, manoj kr. Tripathi, the indian journal of political science, vol 71, no.3 july-sept, 2010, pp.769-793.
- sits
24. <https://www.coe.int/en/web/compass/human-rights-activism-and-the-role-of-ngos>
25. The editors of encyclopaedia Britannica, 14 Apr, 2023, <https://www.britannica.com/https://taiztime.com/>
26. <https://worldcoalition.org/membre/human-rights-watch>
27. <https://www.hrw.org/ar/news/2024/05/14/gaza-israelis-attacking-known-aid-worker-locations>
28. <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-68736440>
٢٩. Human Rights Watch (HRW), https://www.ngomonitor.org/ngos/human_rights_watch_hrw/
30. <https://www.manamapost.com/news>
31. <https://www.france24.com/ar> ، هيومن رايتس ووتش: الإمارات تحتجز أكثر من ألفي طالب لجوء أفغاني ٢٠٢٣/٣/١٥
32. <https://www.aljazeera.net> هيومن رايتس ووتش تتهم طالبان بنكث الوعد بتمكين الطالبات من الدراسة
٣٣. <https://www.reuters.com/article/oegtp-hrw-israel-gaza-sk6-idARAKBN0H61EE20140911> هيومن رايتس ووتش تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في غزة، ٢٠١٤،
٣٤. <https://www.france24.com> هيومن رايتس ووتش تتهم إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب خلال التصعيد الدامي الأخير
٣٥. <https://www.france24.com/ar> ، هيومن رايتس ووتش: الإمارات تحتجز أكثر من ألفي طالب لجوء أفغاني ٢٠٢٣/٣/١٥
٣٦. هيومن رايتس ووتش: "انتهاكات حقوق الإنسان باتت متفشية في البحرين". <https://tr.encyclopaedia-britannica.com/news-165606>
٣٧. «منظمة «هيومن رايتس ووتش»: «استمرار الانتهاكات الحقوقية وغياب الحريات السياسية والدينية في البحرين» <https://www.manamapost.com/news/2019147581>
٣٨. <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-68736440> حرب غزة: هل يؤكد تقرير هيومن رايتس ووتش حقيقة ما يجري في غزة
- هوامش البحث

1. Antoine Gazano
2. Jacques fontanel
3. <https://www.coe.int/en/web/compass/human-rights-activism-and-the-role-of-ngos> تاريخ ٢٠٢٤/١١/٦
- المراجعة
4. The editors of encyclopaedia britannica
5. <https://worldcoalition.org/membre/human-rights-watch/> ٢٠٢٥/٩/٢٦.
6. <https://worldcoalition.org/membre/human-rights-watch/>.
7. [Hrw.org](https://www.hrw.org) ٢٠٢٥/٩/١
8. [Hrw.org](https://www.hrw.org). 12/5/2024
9. [hrw.org](https://www.hrw.org). تاريخ المراجعة ٢٠٢٤/١١/١٢
10. [hrw.org](https://www.hrw.org). تاريخ المراجعة ٢٠٢٤/١١/٢١
11. [taiztime.com](https://www.taiztime.com)
12. <https://www.hrw.org/ar/news/2024/07/18/yemen-uae-backed-group-seizes-womens-shelter> تاريخ المراجعة ٢٠٢٤/١١/٩.

<https://www.aljazeera.net/news/2023/7/26/40>.^{١٢}

٢٠٢٤/١١/١٣ تاريخ المراجعة

^{١٤} الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين انتهاكات حقوق الانسان، fanack.com، ٢٠٢٤/١٠/٢٥ تاريخ المراجعة.

- ^{١٥} هيومن رايتس ووتش تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في غزة. [reuters.com](https://www.reuters.com). ٢٠٢٤/١٠/٢٥ تاريخ المراجعة.
- ^{١٦} . [france 24.com](https://france24.com) , هيومن رايتس ووتش تتهم إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب خلال التصعيد الدامي الأخير ٢٠٢٤/١٠/٣٠ تاريخ المراجعة
- ^{١٧} . Human Rights Watch (HRW), https://www.ngo-monitor.org/ngos/human_rights_watch_hrwh/ ٢٠٢٤/١٠/٣٠ تاريخ المراجعة
- ^{١٨} <https://www.hrw.org/ar/news/2024/05/14/gaza-israelis-attacking-known-aid-worker-locations>. ٢٠٢٤/١١/١ تاريخ المراجعة
- ^{١٩} <https://www.hrw.org/ar/news/2024/05/14/gaza-israelis-attacking-known-aid-worker-locations>. ٢٠٢٥/٦/٥ تاريخ المراجعة
- ^{٢٠} <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-68736440>.
- ^{٢١} ٢٠٢٤/١١/٥ تاريخ المراجعة حرب غزة : هل يؤكد تقرير هيومن رايتس ووتش حقيقة ما يجري في غزة.
- تاريخ المراجعة <https://www.hrw.org/ar/news/2025/08/07/gaza-israeli-school-strikes-magnify-civilian-peril>. ٢٠٢٥/٩/٢٩
- تاريخ المراجعة <https://www.hrw.org/news/2025/08/07/gaza-israeli-school-strikes-magnify-civilian-peril> ٢٠٢٥/٩/٢٩
- ^{٢٣} <https://www.hrw.org/news/2025/08/07/gaza-israeli-school-strikes-magnify-civilian-peril> تاريخ المراجعة ٢٠٢٥/٩/٢٩
- ^{٢٤} . راييتس ووتش تتهم طالبان بنكث الوعد بتمكين الفتيات من الدراسة ><https://www.aljazeera.net/news/humanrights> ٢٠٢٥/٦/٥ تاريخ المراجعة
- ^{٢٥} <https://www.hrw.org/news/2024/08/11/afghanistan-taliban-tighten-grip-3-years-rule> . المراجعة ٢٠٢٥/٨/١٢
- ^{٢٦} <https://www.france24.com/ar> . هيومن رايتس ووتش: الإمارات تحتجز أكثر من ألفي طالب لجوء أفغاني ٢٠٢٥/٦/١٠ تاريخ المراج
- ^{٢٧} ,syria: End coastal killing spree, protect civilians. <https://www.hrw.org/news/2025/03/10/syria-end-coastal-killing-spreec-protect-civilians> ٢٠٢٥/٦/١٢ تاريخ المراجعة
- ^{٢٨} <https://www.hrw.org/ar/news/2025/05/12/syria-new-government-restricts-aid-operations> المراجعة ٢٠٢٥/٩/١
- ^{٢٩} <https://nournews.ir/ar/news/44299> ٢٠٢٤/١١/١٠ تاريخ المراجعة
- ^{٣٠} <https://nournews.ir/ar/news/44299> ٢٠٢٤/١١/٢٥ تاريخ المراجعة
- ^{٣١} . منظمة «هيومن رايتس ووتش»: «استمرار الانتهاكات الحقوقية وغياب الحريات السياسية والدينية في البحرين» <https://www.manamapost.com/news/2019147581> ٢٠٢٤/١١/٢٥ تاريخ المراجعة.
- ^{٣٢} “هيومن رايتس ووتش”: انتهاكات حقوق الإنسان باتت متفشية في البحرين <https://tr.agency/news-165606> ٢٠٢٤/١١/٢٥ تاريخ المراجعة